

Distr.
GENERAL

S/1995/766
5 September 1995

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أحيطكم علماً بموقف الكويت من آخر التطورات والمستجدات بشأن مفاصلة العراق في تنفيذ التزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وذلك منذ المراجعة الأخيرة لنظام العقوبات التي قام بها مجلسكم الموقر بتاريخ ١٩٩٥/٧/١١ وحتى تاريخ اعداد هذه الرسالة.

إن الممارسات والمحاولات المستميتة للالتفاف حول قرارات المجلس هي الصفة الغالبة على سجل العراق في تنفيذ التزاماته. ونحن هنا لسنا في مجال تعدادها، ولكن لعل المجتمع الدولي بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص، أيقن الآن أكثر من أي وقت مضى أن هذا النظام فقد مصداقيته وأنه لا يمكن التعويل على ادعاءاته ووعوده، ناهيك عن تأكيدات التي يرددها من حين لآخر بأنه نفذ التزاماته التي نصت عليها القرارات، وذلك من واقع التطورات الأخيرة المتعلقة بعمل اللجنة الخاصة المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وأهمها الآتي:

- ١ - اعتراف العراق بعد نكران دام أكثر من ٤ سنوات، بأن لديه برنامج هجومي واسع للأسلحة البيولوجية، وليس مجرد بحوث نظرية في هذا الميدان كما ادعى في السابق.
- ٢ - ادعاء العراق في بداية شهر اغسطس بأنه سلم رئيس اللجنة الخاصة السيد رالف إيكوس جميع المعلومات المطلوبة بشأن هذا البرنامج.
- ٣ - دعوة النظام العراقي مرة أخرى للسيد رالف إيكوس لزيارة بغداد في منتصف شهر اغسطس الماضي لتسليمه معلومات جديدة بشأن برنامجه البيولوجي وغيره من برامج أسلحة الدمار الشامل مدعياً بأن حسين كامل، وزير الصناعة والمعادن، قد أخفاها عن اللجنة الخاصة. ولكن الحقيقة هي أن العراق أراد أن يتدارك الموقف بعد أن علم بأن اللجنة الخاصة اكتشفت في تحقيقاتها وفحصها الأولى للمعلومات بأنها غير كاملة، كما أنه أراد تفويت الفرصة على حسين كامل.

٤ - تقديم العراق معلومات خطيرة عن برامجه التسليحية في المجال النووي ومجال الصواريخ، وذلك بعد أن كان يدعى بأنه قدم كل ما لديه من معلومات بهذا الشأن، وكان يصر على اغلاق ملفات هذه الأسلحة.

وعلى الرغم من أن هذا التهافت غير المسبوق على تقديم المعلومات من قبل النظام العراقي يصب في مصلحة عمل اللجنة الخاصة وأمن واستقرار المنطقة، إلا أنه يكشف بدرجة لا تقبل الشك بأن هذا النظام فقد مصداقيته تماما ولا يمكن الوثوق به أو الاطمئنان لالتزامه بتعهداته، وأنه وحده المسئول عن إطالة أمد معاناة شعبه المغلوب على أمره بسبب ماطلاته وتهربه من تنفيذ التزاماته.

إن التطورات الأخيرة المذكورة أعلاه والتي كشفت الأساليب الملتوية للنظام العراقي وأفقدته مصداقيته، تقودنا إلى التساؤل والتشكيك بكل ما يدعيه العراق عن مصير الأسرى والمفقودين الذين يحتجزهم النظام العراقي في سجونهم منذ أكثر من أربعة أعوام، في انتهاك واضح وصريح لقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧، والأمر ذاته ينطبق على قضية إعادة الممتلكات المسروقة التي لا يزال الكثير منها بحوزته ويرفض اعادتها، وقد سبق وأن ذكرنا عددا منها في رسائلنا الدورية السابقة.

ومن هذا المنطلق، تناشد الكويت المجلس أن يتخذ من التطورات الأخيرة التي كشفت الأساليب الملتوية للنظام العراقي نقطة البداية أو الأساس الذي ينطلق منه في التعامل مع العراق بالنسبة لقضيتي الأسرى وإعادة الممتلكات. وأن يستخدم لحل وإنهاء هاتين القضيتين (الأسرى وإعادة الممتلكات) النهج ذاته الذي أدى إلى كشف هذه الأساليب، وهو الموقف الصلب والثابت وعدم الالتفات لادعاءات هذا النظام وأكاذيبه ومواصلة الضغط عليه، لأن هذا النهج أثبت أنه الأسلوب الوحيد والأمثل في التعامل مع العراق لإجباره على الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن نصا وروحا.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبدالله أبو الحسن

المندوب الدائم

— — — — —